العرب
الخميس 2021/09/09
السنة 44 العدد 12174

الانتخابات المغربية: حزب الأحرار ينافس الإسلاميين على الصدارة

حزب أخنوش ينهي دور الأصالة والمعاصرة كمنافس أول للإسلاميين

نجح حزب الأحرار في إبعاد حزب الأصالة والمعاصرة المنافس التقليدي للإسلاميين في البلاد ليظهر كقوة صاعدة تنافسهم وسط توقعات بإمكانية إزاحته لحزب العدالة والتنمية الذي ينظر إليه على أنه فشل في النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية طيلة الدورتين الانتخابيتين السابقتين.

واثقون في الفوز

الرباط – **توجه الناخبون في المغرب الأربعاء إلى صناديق الاقتراع للمشاركة في انتخابات عامة يراهن حزب العدالة والتنمية الإسلامي على تصدرها للاستمرار في رئاسة الحكومة التي يقودها منذ عشرة أعوام، وينافسه خصوصا حزب التجمع الوطني للأحرار بقيادة رجل الأعمال عزيز أخنوش.**

وسيتم اختيار أعضاء مجلس النواب (395) وأعضاء مجالس المحافظات والجهات (أكثر من 31 ألفا). وهي المرة الأولى التي تجرى فيها انتخابات عامة في يوم واحد.

ويعين العاهل المغربي الملك محمد السادس بعد الانتخابات رئيس وزراء من الحزب الذي يحصل على الكتلة الأكبر في البرلمان، ويفترض أن يشكل رئيس الحكومة المكلف حكومة جديدة لخمسة أعوام.

ويمنح الدستور الذي تم تبنيه في سياق الربيع العربي عام 2011 صلاحيات واسعة للحكومة والبرلمان. لكن العاهل المغربي يحتفظ بمركزية القرار في القضايا الاستراتيجية والمشاريع الكبرى التي لا تتغير بالضرورة بتغيّر الحكومات.

وكان الحزب الإسلامي المعتدل وصل إلى رئاسة حكومة ائتلافية في أعقاب احتجاجات حركة 20 فبراير 2011 المطالبة "بإسقاط الفساد والاستبداد". ويعد المغرب البلد الوحيد في المنطقة الذي استمر فيه وجود الإسلاميين في السلطة عشرة أعوام بعد الربيع العربي.

وبعد حملة انتخابية باردة غابت عنها التجمعات الكبرى بسبب جائحة كوفيد – 19، تصاعدت حدة المواجهة في الأيام الأخيرة بين الإسلاميين وحزب التجمع الوطني للأحرار.

واهتمت وسائل الإعلام المحلية في هذا الصدد بدخول رئيس الحكومة السابق عبدالإله بنكيران (العدالة والتنمية) يومين قبل موعد الاقتراع على خط الجدال؛ إذ وجه انتقادات لاذعة لعزيز أخنوش الذي يوصف بالمقرب من القصر.

توقعات بأن يفقد حزب العدالة والتنمية ما بين 30 و40 مقعدا بسبب تعديل القاسم الانتخابي

وخاطب بنكيران أخنوش قائلا "ليس لك إلا المال"، مضيفا في منشور على حسابه في فيسبوك "رئاسة الحكومة تحتاج شخصية سياسية نزيهة نظيفة ليست حولها شبهات".

في المقابل وصف أخنوش، الذي يتولى وزارة الزراعة منذ 2007، في حوار مع موقع إخباري محلي الاثنين هذه التصريحات بأنها "إقرار بالهزيمة". وقال "لا نرد على هذه الهجمات التي تستهدف فقط التشويش. ما يهمنا هو المواطن".

وقبل خمسة أعوام لعب أخنوش دورا رئيسيا في تشكيل الحكومة المنتهية ولايتها فارضا شروطا رفضها رئيس الحكومة المكلف آنذاك عبدالإله بنكيران لأشهر.

وانتهت الأزمة بإعفاء بنكيران من طرف الملك محمد السادس وتعيين الرجل الثاني في الحزب سعدالدين العثماني مكانه. وقبل العثماني بشروط أخنوش، ما أضعف الإسلاميين.

وفي غياب استطلاعات للرأي حول توجهات الناخبين تشير تقديرات وسائل إعلام محلية إلى تركز المنافسة حول رئاسة الحكومة المقبلة بين الإسلاميين وحزبي التجمع الوطني للأحرار والأصالة المعاصرة المحسوبين على الليبراليين. كما يخوض المنافسة حزب الاستقلال (يمين وسط).

وشهدت الحملة الانتخابية التي انتهت عند منتصف ليل الثلاثاء – الأربعاء توجيه اتهامات باستعمال المال لشراء أصوات الناخبين ولاستقطاب مرشحين. وأدان حزب العدالة والتنمية ذلك في مناسبات عدة، لكن دون تسمية أي طرف.

وقال القيادي فيه سليمان العمراني لإذاعة محلية الاثنين إن الحزب "طلب من الجهات الرسمية التحقيق في الأمر، لكن لم نتلق جوابا".

وفي حين اتهم الأمين العام لحزب الأصالة والمعاصرة عبداللطيف وهبي مباشرة حزبَ التجمع بالمسؤولية عن "إغراق" الساحة بالمال ردّ عليه الأخير مدينا "ضرْب مصداقية الانتخابات".

وكان حزب الأصالة والمعاصرة الخصم الرئيسي للإسلاميين منذ أن أسسه مستشار العاهل المغربي فؤاد عالي الهمة عام 2008، قبل أن يغادره في 2011. لكنه فشل في هزْمهم عام 2016.

وشهدت علاقات الحزب، الذي له ثاني كتلة في البرلمان (معارضة)، مع الإسلاميين تحسنا في الفترة الأخيرة.

وعموما يرتقب أن يتراجع عدد مقاعد الأحزاب الكبرى في البرلمان المقبل بسبب نمط جديد لاحتساب الأصوات قياسا على مجموع المسجلين في القوائم الانتخابية، سواء شاركوا في الاقتراع أم لم يشاركوا. بينما ظل هذا الحساب يستند فقط على عدد المقترعين منذ أول انتخابات أجريت في المغرب عام 1960.

وكان حزب العدالة والتنمية الوحيد الذي عارض هذا "القاسم الانتخابي الجديد كما سمّي. ويرتقب أن يفقد بسببه –وفق تقديرات مختلفة– ما بين 30 و40 مقعدا حتى في حال حصوله على عدد الأصوات التي حصدها قبل خمسة أعوام ومنحته 125 مقعدا، وهو أمر مستبعد نظرا إلى مؤشرات تراجع شعبيته نتيجة فشله خلال الدورتين السابقتين، ما من شأنه أن يعقّد مهمته في تشكيل حكومة إذا تصدّر النتائج.

تقليص الفوارق الاجتماعية أولوية الحكومة المغربية القادمة

ستكون المهمة الأساسية للحكومة المغربية القادمة سواء فاز الإسلاميون أو الحداثيون في الانتخابات، تنفيذ النموذج التنموي الجديد الذي أعدته لجنة ملكية منتصف العام الحالي.

الرباط – **صوت المغاربة الأربعاء في انتخابات عامة تفرز حكومة جديدة يواجهها تحدي تقليص الفوارق الاجتماعية العميقة في المملكة من خلال "نموذج تنموي جديد"، يطمح أيضا إلى مضاعفة الناتج الداخلي الخام في أفق العام 2035.**

وبغض النظر عن هوية الحزب الفائز بالانتخابات وتشكيلة الحكومة المقبلة، يفترض أن تتبنى كل التشكيلات السياسية "ميثاقا وطنيا للتنمية" مستوحى من "النموذج التنموي الجديد" الذي أعدته لجنة ملكية وأعلن عنه في مايو.

ويهدف النموذج التنموي إلى تغيير "مناخ اتسم بأزمة ثقة خيم على البلاد" بسبب "تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي وتفاقم الفوارق"، وفق تقرير اللجنة التي أعدته.

ويشير التقرير الذي يستند إلى أرقام رسمية إلى أن "10 في المئة من المغاربة الأكثر ثراء يركزون ثروة تساوي 11 مرة ما يملكه 10 في المئة من السكان الأكثر فقرا"، في المملكة البالغ عدد سكانها 36 مليون نسمة.

وأدت تداعيات جائحة كوفيد – 19 إلى تعميق معدلات الفقر والهشاشة، وفق معطيات رسمية.

وقبل الجائحة، وعد العاهل المغربي الملك محمد السادس في خطاب في 2019 بمناسبة مرور عشرين عاما على توليه الحكم بـ"تجديد النموذج التنموي" من أجل "مغرب لا مكان فيه للتفاوتات الصارخة"، مشيرا إلى أن الإنجازات التي تحققت على مستوى البنية التحتية خصوصا "لم تشمل بما يكفي مع الأسف، جميع فئات المجتمع".

وفي السنوات الأخيرة ظهرت حركات اجتماعية متفرقة كان أبرزها "حراك الريف" بين 2016 و2017 في مدينة الحسيمة ونواحيها (شمال) حملت مطالب اقتصادية واجتماعية، وتسببت في توترات أدت إلى اعتقال ومحاكمة المئات من المتظاهرين.

ويعد ضعف الاستفادة من الحقوق الاجتماعية في قطاعي الصحة والتعليم من أبرز مظاهر التفاوتات في المملكة التي تطمح إلى تعميم التغطية الصحية على نحو 22 مليون شخص بحلول 2025. ولا يستطيع هؤلاء حاليا تحمل تكاليف العلاج الباهظة في القطاع الخاص، مقابل محدودية الخدمات في القطاع العام.

ويسجل التقرير أيضا "أداء جد متدن للمدرسة" المغربية وارتفاعا في معدلات الهدر المدرسي، فضلا عن إنهاك القدرة الشرائية للطبقة الوسطى التي تضطر بسبب ذلك إلى تعليم أبنائها في مدارس خصوصية.

ويدعو النموذج التنموي إلى "إعادة وضع المدرسة العمومية في صلب المشروع المجتمعي"، والإسراع بإنشاء "قاعدة موسعة وفعلية للحماية الاجتماعية".

وإذا كان تراجع معدلات نمو الاقتصاد في العشرة أعوام الأخيرة، مقارنة بالعشرية السابقة، سببا رئيسيا للبطالة، فإن التقرير يؤكد أيضا على عوامل هيكلية تعيق النمو الاقتصادي.

وهي ترتبط أساسا "بالممارسات غير النزيهة لمقاولات تعمل جزئيا أو كليا في القطاع غير المنظم... حيث تسود التفاهمات بين الأشخاص وبعض الممارسات كالرشوة".

وللخروج من هذا "المأزق" يراهن النموذج الجديد على تحقيق "نسبة نمو سنوية تفوق 6 في المئة" بحلول 2035، مشددا على ضرورة إدماج الأنشطة غير المنظمة في القطاع المنظم، وبث روح المقاولة وتشجيع الشركات المغربية على التصدير بعلامة "صنع في المغرب".

بغض النظر عن هوية الحزب الفائز بالانتخابات، يفترض أن تتبنى كل التشكيلات السياسية ميثاقا وطنيا للتنمية

لكن تمويل النموذج المنشود يظل رهنا لزيادة حصة الرساميل الخصوصية في الاستثمار التي لا تتجاوز حاليا 35 في المئة، وإصلاح جبائي يعزز مداخيل الخزينة العامة، فضلا عن اللجوء إلى سوق الرساميل الدولية والشركاء والمانحين الدوليين "شريطة أن يكون مسار التنمية المقترح ذا مصداقية".

البرنامج معروف